الفصل الثامن

المماليك الجراكسة في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي على مصر

الفصل الثامن

المماليك الجراكسة في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي على مصر

قبل البدء بتناول دور المماليك الجراكسة في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي،الذي فرض على مصر آنذاك، وكان الشغل الشاغل لسلطنة المماليك الجراكسة، لابد لنا من الإشارة إلى الموقع الجغرافي لمصر، ودوره المؤثر في مجريات الأحداث السياسية لكونه من الثوابت التي لا تتغير بتغير الحقب التاريخية، ولما له من أهمية كبيرة تساعد على فهم الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية السائدة في البلاد.

لذا فقد شغلت مصر موقعاً إستراتيجياً متميزاً اكسبها أهمية كبيرة، ولاسيما من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية[1]، فهي تقع ضمن الإقليم الثالث الذي يبدأ من الشرق إلى الشمال، ابتداءً من بلاد الصين والهند والسند وكابل وكرمان وسجستان وبلاد فارس والعراق وبلاد الشام ومصر[2]، وبهذا الموقع المميز فنها تمثل حلقة وصل تربط بين كل من قارتي آسيا وأفريقيا [3]، فيحدها من جهة الشمال (البحر المتوسط) ومن جهة الجنوب بلاد السودان، في حين تحدها الصحراء الليبية الكبرى من جهة الغرب، أما حدودها الشرقية فتمتد بمحاذاة البحر الأحمر [4]، وهذا الموقع جعل مصر ترتبط بعلاقات سلمية وحربية في آن واحد عن طريق البحر المتوسط شمالاً [5] والبحر الأحمر شرقاً [6]، وهذا التعدد في أنواع البحار التي تطل عليها مصر قد فرض على حاكميها اتخاذ سياسة خاصة

(1) فهمي، طرق التجارة، ص140.
(2) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص60؛ القزويني، آثار البلاد، ص137.
(3) أبو الفداء، تقويم البلدان (د. م.، باريس: 1840 م)، ص103؛ خولة حمدون عبد الله الصواف، مصر في عهد عمرو بن العاص، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب(جامعة الموصل: 1999م)، ص15.
(4) الاصطخري، المسالك والممالك، ص39؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص126؛ البغدادي، الإفادة والاعتبار، ص66-67.
(5) ترتبط مصر عن طريق البحر المتوسط بالشام والمغرب العربي وأوربا للمزيد ينظر: احمد مختار العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام في عصري الأيوبيون والمماليك (دار الأحد البحيري، بيروت: 1972 م): ج2/ص201.
(6) أما بالنسبة إلى البحر الأحمر وأهميته في تأمين الاتصال ببلاد الحجاز واليمن والمحيط الهندي وتجارة المشرق ينظر: العبادي، المرجع نفسه: ج2/ص201.

تتفق مع كل جهة من الجهات البحرية المختلفة المطلة على تلك البحار حتى يؤمنوا مسيرة المواصلة في المواجهات التي تتعرض لها.

لاشك أن دولة المماليك الجراكسة كانت من ابرز القوى الإسلامية آنذاك بعد القرن السابع الهجري /الثالث عشر الميلادي، والتي شغلت مكانة سياسية واقتصادية استطاعت من خلالها أن تبقى مسيطرة على المنطقة لمدة تزيد على(138) سنة، وبهذه المكانة اهتمت الدولة المملوكية بالجانب التجاري التي ساعدها في نمو قوتها البحرية والبرية من خلال فرض الضرائب على المراكب الداخلة والخارجة من الموانئ المصرية والشامية، إلا أن تلك القوة والسيطرة لم تبق مستمرة بل انتابها الضعف بسبب الأزمات والتمردات الداخلية، في عهد السلاطين الضعفاء،مما أدى بدوره إلى تمكن القراصنة الصليبيون من القيام بأعمال القرصنة الصليبية وفرض الحصار الاقتصادي على الدولة المملوكية، لذا سنركز في هذا الفصل على الدور الجركسي في مواجهة الحصار الاقتصادي الصليبي على مصر، وابرز الوسائل التي استخدمتها لإفشال ذلك الحصار، وكذلك ابرز القوى الصليبية التي كانت تفرض ذلك الحصار ابتداءً بالقبارصة والروادسة والارغون والكتلان والجنويين، وانتهاءاً بالبرتغاليين التي كانت من اخطر القوى تهديداً لاقتصاد الدولة المملوكية، والذي كان يشكل العمود الفقري لها.

تعود بدايات الصراع بين المماليك والصليبيين في البلاد العربية إلى الحقبة الأخيرة من عصر الحروب الصليبية [1] التي سعت فيها القوى الغربية جاهدة للسيطرة على خيرات البلاد العربية عن طريق موانئ البحر المتوسط وموانئ بلاد الشام أو موانئ البحر الأحمر على الساحل المصري، وقد ساعد ذلك الغزو عوامل عدة مختلفة منها اقتصادية ودينية وسياسية [2].

(1) لقد أخذت الحروب الصليبية مسارين من حيث الامتداد الزمني، الأول شمل ما سبق القرن الحادي عشر الميلادي من الأحداث وما تلا تحرير عكا سنة 690هـ/1261م، مما أطلق على ذلك تسمية الحروب الصليبية المتأخرة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، أما الثاني ينبع من ازدياد الاهتمام في الآونة الأخيرة بالمناطق الحضارية لما لها من تأثير في توجيه الحملات الصليبية. للمزيد ينظر: رنيه كروسيه، الحروب الصليبية الصراع بين الشرق والغرب، ترجمة احمد أيبش (دار قتيبة، دمشق: 2002م)، ص7.

(2) للمزيد عن تلك التفاصيل عن تلك العوامل ينظر: كاهن، الشرق والغرب، ص36-37.

تعرضت دولة المماليك الجراكسة منذ تأسيسها لأول تهديد اقتصادي في سنة 790 هـ / 1388 ممن لدن القراصنة الصليبيين المقيمين في قبرص على سواحل مصر وبلاد الشام، فقد تم الاستيلاء على مركب تجاري تابع للدولة الجركسية قادم من ميناء طرابلس الشام باتجاه ميناء دمياط في مصر، وكان يحمل عدداً من التجار، فضلاً عن أخت السلطان برقوق وولده وابن عمه، وإزاء ذلك الموقف أصدر السلطان أمراً بإلقاء القبض على جميع التجار الأوربيين المتواجدين في الموانئ المصرية والشامية [1].

وبعد وفاة السلطان برقوق وتعين ابنه الناصر فرج (801 -815 هـ / 1398-1412م)[2] اتخذت العلاقات المصرية القبرصية طابعاً سلمياً حتى سنة 808 هـ /1405 م، إذ قام القبارصة بفرض حصار اقتصادي على الدولة المملوكية متخذين سياسة القرصنة على المراكب التجارية القادمة إلى الموانئ المصرية من اجل إضعاف دولة المماليك الجراكسة اقتصادياً، إلا أن المعالجة الجركسية لمواجهة ذلك كان سريعاً أذ تم حجز التجار والقناصل الأوربيين كافة في ميناء الإسكندرية [3]، ونتيجة لتوتر العلاقة بينهما طلب القبارصة المساعدة من بلاد الحبشة [4] والقوى الأوربية الأخرى بهدف توحيد الجهود للقضاء على الدولة المملوكية عن طريق فرض حصار اقتصادي كلي عليها [5].

وعلى الرغم من التوتر الساخن الذي اتسمت به العلاقات المصرية القبرصية في عهد السلطان الناصر فرج، إلا أن عهد السلطان الشيخ المحمودي (815 -824 هـ / 1412 – 1421 م) [6] شهد علاقات ودية تمثلة بالتبادل الدبلوماسي، فقد أرسل السلطان الجركسي مبعوثه اقبغا

(1) ناصر الدين محمد بن الفرات، تاريخ ابن الفرات (مطبعة حداد، البصرة: 1976 م): مج9/ ق33/11؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج14/ص266؛ ابن شاهين، زبدة كشف الممالك، ص138

(2) للمزيد من التفاصيل عن حياة الناصر فرج ينظر: ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج13/ص20، 154؛ عبد الله الشرقاوي، تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الولاة والسلاطين موجود بهامش كتاب أخبار الأول فيمن تصرف من أرباب الدول للإسحاقي (المطبعة الأزهرية، مصر: 1892 م)، ص41؛ صامويل برنار، وصف مصر الحياة الاقتصادية في القرن الخامس عشر الموازين والنقود، ترجمة: زهير الشايب (مكتبة مدبولي، مصر: 1980 م)، ص65 – 66.

(3) المقريزي، السلوك: ج4 / ق1 /617؛ تدمري، تاريخ طرابلس: ج 2/ص166.

(4) تعود بدايات العلاقات المصرية الحبشية إلى بداية العصور الوسطى حيث كانت ذات طابع ديني بعد أن تأكدت الكنيسة الحبشية بتبعيتها للكنيسة المصرية 0 للمزيد ينظر: عاشور، قبرص والحروب الصليبية، ص352- 358

(5) سعيد عاشور، بحوث ودراسات، ص 31

(6) أبو النصر الشيخ المحمودي السلطان الثالث والعشرين من ملوك الترك الرابع من ملوك الجراكسة جلب إلى مصر، وأصبح مملوكاً عند السلطان برقوق للمزيد عن حياته ينظر المقريزي، السلوك: ج4/

النظامي سنة 818 هـ/ 1415 م إلى حاكم قبرص للتفاوض معه في مسألة أَطلاق سراح الأسرى، فيذكر ابن حجر العسقلاني قائلا:((فانه وجد هنالك {المبعوث } خمسمائة أسير ففداهم بثلاثة عشر ألف دينار، وانه أوصل للفرنج المبلغ الذي كان جهز معه وهو عشرة الاف دينار، وسمح له متملك قبرص بالباقي وحمل منهم {الأسرى} إلى مصر مائتي أسير وفرق الباقي في سواحل الشام)) [1].

وتعزيزاً لتلك العلاقة الودية حاولت دولة المماليك الجراكسة أن تدعم تلك المفاوضات ببعض المقترحات لتضمن سلامة موانئها، ووصول المراكب التجارية إليها لكونها لا تملك القوة البحرية الكافية للتصدي لأي اعتداء من قبل القراصنة القبارصة، لذلك اقترحت دولة المماليك الجراكسة بان تتعهد قبرص بعدم السماح للقراصنة من سائر الدول الذين يكيدون العداء لها في الدخول إلى جزيرتهم أو تقديم أي مساعدة عسكرية يكون الهدف منها فرض حصار اقتصادي على الدولة المملوكية بطريق الاستيلاء على المراكب التجارية الداخلة والخارجة إلى الموانئ الشامية والمصرية أثناء تجارتها في البحر المتوسط [2].

على ما يبدو أن تلك المفاوضات كانت حبراً على ورق، وهذا ما أكده الحقد الصليبي ضد دولة المماليك الجراكسة من جانب القبارصة الذين قاموا في سنة 825 هـ/1420 م بالاستيلاء على مركب تجاري في ميناء الإسكندرية الذي كان محملاً بالكثير من الرجال ومبلغ من المال قدر بحوالي مئة ألف دينار [3]، وفي سنة 826 هـ/1422م قام القبارصة بالاشتراك مع مجموعة من القراصنة البسقاوية [4] والجنوية والكتلانية [5] بالهجوم على مركبين تجاريين قرب ميناء دمياط تحمل عدد من التجار، فضلاً عن السلع

ق1/ 245- 255؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، 1/14؛ الصيرفي، نزهة النفوس والأبدان: ج2/ص880.

(1) ابن حجر العسقلاني، ابناء الغمر: ج3/ص53.

(2) المقريزي، السلوك: ج4 / ق1 /ص 325؛ ج4 /ق2 /ص617.

(3) المقريزي، السلوك: ج4/ ق2 /617ص /؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة: ج 14/ ص249 – 250.

(4) البسقاوية: شعب مجهولة الأصل يسكنون مناطق البرانس (البيرينية) في شمال غرب اسبانيا، والبسقاوية نسبة إلى إقليم الباسك ، ينظر منير، بعلبك، المورد (دار العلم للملايين، بيروت: 2004 م)، ص 91؛

Encyclopedia Britannica " BasQue" (London:1966): vol. 3/p.251

(5) تدمري، تاريخ طرابلس: ج2/ص 166 .

والبضائع فتم الاستيلاء عليهما[1]، أما عن موقف دولة المماليك الجراكسة لم تواجه ذلك الاعتداء بالرد عسكرياً، وإبعاد الخطر الصليبي بل استخدمت أسلوب المصادرة والتهديد، إذا أمر السلطان الجركسي بحجز جميع أموال التجار الأوربيين المتواجدين في الموانئ المصرية والشامية وإخراجهم منهم [2].

بعد كل تلك المواجهات تمكنت الدولة المملوكية بقيادة سلطانها برسباي [3]، أن تتخلص من الخطر القبرصي بفتحها للجزيرة بعد ثلاث حملات عسكرية [4]، وفي أثناء ذلك ظهر خطر آخر هدد الاقتصاد الجركسي، إلا وهو القراصنة الرودسة ففي سنة 869 هـ/1164م الذين تمكنوا من الاستيلاء على ثلاث مراكب تجارية كانت تبحر بالقرب من جزيرة رودس، وكانت محملة بالبضائع للتجار المراكشيين منطلقة من ميناء الإسكندرية إلى المغرب العربي، فضلاً عن ذلك أخذت القوة البحرية الرودسية تفرض سيطرتها وحركتها في البحر المتوسط وهذا ما يؤدي إلى عرقلة حركة السفن التجارية المتوجهة إلى الموانئ المصرية والشامية ومما انعكس على الاقتصاد الجركسي[5]، ورداً على ذلك جهزت الدولة المملوكية لذلك الأمر بإرسال حملة بحرية من اجل وضع حد لتلك الانتهاكات من قبل القراصنة الرودسة، لذلك اصدر السلطان خشقدم أمرا بإلقاء القبض على تجارهم وقناصلهم ومؤيديهم من التجار الأجانب، ومما هو جدير بالذكر أن القوات البحرية البندقية قامت بالهجوم على جزيرة رودس، وتمكنت من إعادة المراكب الثلاثة وفرض غرامة مالية عليهم [6]، إلا أن المواجهة الجركسية للرودسة في عهد السلطان قايتباي استمرت، ولاسيما عندما قام الرودسة بالهجوم على الموانئ المصرية ومنها الإسكندرية، وفرض حصار

(1) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب، تحقيق: لويس شيخو اليسوعي (د.م.، بيروت: 1898 م)، ص219 – 220 ؛ المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 / ص665؛
E . B " BasQue": Vol. 3/p. 251

(2) المقريزي، السلوك: ج 4 / ق2 /ص 966 .

(3) برسباي، جركسي الجنس ويعد السلطان الثاني من سلاطين الدولة الجركسية للمزيد عن حياته ينظر: شرف الدين يحيى بن القر بن الجيعان ، التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية (مكتبة الكليات الأزهرية، مصر: 1974م)، ص 11 – 66؛ ابن العماد، شذرات الذهب: ج 7/ص238

(4) عن سير الحملات العسكرية الثلاث ينظر: فائز علي بخيت، العلاقات المصرية الأوربية في عصر المماليك الجراكسة (784 – 922 هـ/ 1382 – 1516 م) دراسة سياسية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب(جامعة الموصل 2005)، ص46 – 69.

(5) فهمي، طرق التجارة، ص51.

(6) سليم، عصر سلاطين المماليك: ج1/ص51.

اقتصادي على الميناء ومنع وصول المراكب التجارية إليه،وهذا ما حفز السلطان على المواجهة بطريقة تحصين الموانئ بالقوة البحرية العسكرية لحمايتها من أعمال القرصنة [1].

إن السياسة العدائية للروادسة لم تتوقف ففي عهد السلطان قانصوة الغوري [2] قام القراصنة الروادسة بالهجوم على المراكب التجارية المملوكية في موانئ الإسكندرية ودمياط وصور، وبالمقابل لم يكن رد الدولة المملوكية رداً عسكرياً بل اتخذ من سياسة التهديد لمعالجة الموقف، إذ فرضت غرامة مالية على جميع التجار الصليبيين من دون أي استثناء، وتم سجن عدد كبير منهم [3] لم تجد الإجراءات التي اتخذتها الدولة المملوكية اي نفع، اذ قام القراصنة الروادسة بالاستيلاء على سبعة عشر مركباً تجاريا محملة بالمؤن والأخشاب التي كانت الدولة المملوكية بحاجة إليها،لأنها أرادت تعويض ما فقدته في موقعة ديو Diu سنة 914هـ/1508 م [4]، وبهذا واجهت الدولة المملوكية ذلك الموقف بإصدار السلطان أمرا بإلقاء القبض على جميع رجال الدين في مدينة القدس الشريف واعتقال كل شخص أوربي في الموانى المصرية والشامية، وكذلك فقد أمر السلطان بإحضار خمسة وعشرين راهباً أمرهم بكتابة الرسائل إلى ملوك أوربا من اجل إعادة المراكب التجارية التي استولى عليها القراصنة الجركسية، فضلاً عن ذلك فقد قام السلطان بتوجيه إنذار ينص على إغلاق كنيسة القيامة وتنفيذا لأمره أغلقت سنة 917 هـ / 1511 م [5].

واستمراراً لسياسة الحصار الاقتصادي من قبل القراصنة الصليبيين والمواجهة من لدن الدولة المملوكية التي كانت تتخذ عدة أساليب كان من أبرزها التهديد والمصادرة في حالة عجزها عسكرياً، ففي سنة 836هـ/1432م واجهت دولة المماليك الجراكسة خطراً آخر

(1) عبد الرحمن محمود عبد التواب، قايتباي المحمودي (الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر: 1978 م)، ص138 – 139.

(2)) السخاوي، التبر المسبوك، ص323؛ إبراهيم علي طرخان، مصر في عصر المماليك الجراكسة (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1960 م)، ص112.

(3) Lane – pool , A History of Egypt , p. 339.

(4) موقعة ديو: تقع ديو في الإطراف الجنوبية لشبه جزيرة كتاوة وفيها دارت معركة بين القوات البحرية الجركسية والبرتغالية في المحيط الهندي. للمزيد من التفاصيل ينظر:
E. B. "Diu"(No p. London:1966): vol.7/p.505

(5) سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، مصر: 1967 م)، ص 126؛ طرخان، مصر في عصر، ص114؛ احمد شلبي، الموسوعة الإسلامية (لجنة التاليف، القاهرة: 1967 م): ج5 /ص209؛ سعيد عاشور، الحركة الصليبية : ج2/ص1236

على اقتصادها وهو الخطر الكتلوني [1]، إذ قاموا بالهجوم على ميناء الإسكندرية بالاشتراك مع القراصنة من الجنويين فاستولوا على عدة مراكب تجارية محملة بالبضائع، فضلاً عن استيلائهم على مركب آخر قادم من دمياط ، إلا أن مواجهة ذلك الاعتداء جاءت عن طريق إتباع سياسة التهديد والضغط على التجار الأجانب، فأصدر السلطان أمراً يقضي بحجز الأموال العائدة للتجار الجنويين والكتلانيين داخل الدولة المملوكية، وهذا ما أشار إليه المقريزي قائلاً:((بإيقاع الحوطة على أموال الفرنج الجنوية والقطلان دون البنادقة، فأحيط بأموالهم بالشام والإسكندرية)) [2]، ونتيجة لموقف دولة المماليك الجراكسة بهذا الرد أرسل الملك الكتلوني كتاباً يحذر فيه السلطان الجركسي برسباي من سوء معاملة رعاياه الموجودين في داخل موانئ الدولة المملوكية الجركسية ، ويوضح للسلطان الجركسي أنه لن يسمح لتجار دولته بشراء بضائع السلطان، إلا أن رد الدولة المملوكية على السفير الكتلاني كان رداً قاسياً ورادعاً[3].

وانتقاماً لهذا الرد على السفير الكتلاني، فضلاً عن سياسة القرصنة والاستيلاء على المراكب التجارية المملوكية ، قام القراصنة الكتلان بالهجوم على ساحل بيروت في سنة 837هـ/1434م، فاستولوا على خمسة مراكب تجارية محملة بالبضائع والرجال، ولم يكتفوا بذلك بل قام ملكهم بإرسال كتاب إلى والي دمياط ليوصله بدوره إلى سلطان مصر يذكر فيه ((جفاء ومخاشنة في المخاطبة بسبب إلزام الفرنج أن يشتروا الفلفل المعد للمتجر السلطاني،فغضب السلطان لما قرئ عليه ومزقه)) [4].

ورداً على ذلك الكتاب أمر السلطان الجركسي بتجهيز حملة بحرية متجهة إلى ميناء دمياط لغرض التصدي للمراكب الصليبية، فتحركت الحملة نحو ساحل بيروت فسيطرت على مراكب تابعة لدول مختلفة منها البندقية والجنوية والكتلونية [5] ، وقد كانت تلك الحملة

---

(1) تعد كتالونيا إحدى المناطق الاسبانية التي تضم أربع مدن (برشلونة و جيرونة و ليريدا وتراكونة)، وتقع في الشمال الشرقي لإسبانيا يحدها من الشمال أندورا وفرنسا ومن جهة الغرب الاراغون، ويحدها من الجنوب، فالنسيا ومن جهة الشرق البحر المتوسط:

E.B." Catalonia":vol.5 /p.59.

(2) السلوك: ج4 / ق2 /ص 88؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج3 /ص249.

(3) المقريزي، السلوك: ج4 / ق2 /ص 885؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ص3/ص253.

(4) المقريزي، المصدر نفسه: ج4/ق2/ص914؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر:ج 3/ص815؛ الصيرفي، نزهة النفوس: ج3/ص285.

(5) المقريزي، المصدر نفسه: ج4 م ق2/ص919؛ الصيرفي، المصدر نفسه: ج3/ص290.

بمثابة إنذار إلى كافة القوى الأوربية التي تحاول القيام بأعمال قرصنة ضد المراكب التجارية القادمة إلى الموانئ المصرية والشامية من اجل المحافظة على انسيابية الاقتصاد الجركسي، ولاسيما الجانب التجاري الذي يعد المورد الأساس لكيان الدولة.

ويبدو أن سياسة دولة المماليك الجراكسة في مواجهة إعمال القرصنة التي كانت تشكل خطراً على اقتصادها كان له رد فعل عكسي من قبل القراصنة الكتلان الذين كانوا يحاولون الاستيلاء على كافة المراكب التجارية الواردة إلى الموانئ المصرية والشامية من اجل إنهاك الاقتصاد الجركسي وإضعاف دولتهم عسكرياً كي يتسنى لهم السيطرة على المنطقة، ولاسيما مصر التي كانت بمثابة حلقة وصل بين الشرق والغرب وسيطرتها على التجارة الدولية آنذاك، ففي سنة 840 هـ / 1434 م قام القراصنة الكتلان بالهجوم على ميناء أبي قير الواقع خارج مدينة الإسكندرية، فتمكنوا من الاستيلاء على مركبين تجاريين [1].

واستمر التصعيد العدائي بين الجانبين وصولاً الى عهد السلطان قايتباي الذي انتهج سياسة أسلافه في مواجهة القراصنة الكتلان ففي سنة 875 هـ /1470 م استولى القراصنة الكتلان على مركب تجاري بالقرب من السواحل المصرية ، ورداً على ذلك اصدر السلطان أمر إلقاء القبض على التجار الكتلانيين كافة وأدخلهم السجن، فضلاً عن ذلك إبلاغه بعدم إطلاق سراح أسراهم إلا بعد إطلاق سراح أسرى الدولة المملوكية ومراكبها التجارية [2].

لم تتوقف دولة المماليك الجراكسة عند تلك الإجراءات بل قامت بإتباع سياسة الحرب الاقتصادية ضد التجار الكتلانيين للتخلص من خطر القراصنة الكتلان عن طريق إبلاغ الجاليات الأجنبية كافة بمقاطعة تجار كتالونيا [3]، إلا أن ذلك الإجراء الذي اتخذته دولة المماليك الجراكسة لا يعني إيقاف التهديد الكتلوني ضد الاقتصاد الجركسي ففي سنة 916هـ/1510م قام القراصنة الكتلان بالاستيلاء على مركب تجاري في ميناء الإسكندرية، وقتل الأمير محمد بيك، وبهذا الفعل ردت الدولة المملوكية باتخاذها سياسة التهديد والوعيد ضد القراصنة الكتلان، إذ أمر السلطان قانصوة الغوري بإحضار رهبان كنيسة القيامة،

(1) المقريزي، السلوك: ج4/ق2 /ص 994.
(2) فهمي، طرق التجارة، ص 64.
(3) أن هذا الإجراء الذي اتخذته الدولة الجركسية قد حفز الكتلانيين على إقامة تحالف مع قشتالة لإنهاء الحكم الإسلامي في مملكة غرناطة (893 هـ / 1487 م) ولهذا الموقف طلب حاكمها الأمير عبد الله المساعد من الدولة الجركسية لإيقاف التهديد الاسباني للمزيد من التفاصيل عن ذلك ينظر: فهمي، طرق التجارة، ص64-66.

وكانوا عشرين راهباً فتكلم معهم على لسان السلطان ترجمانه كمؤرخ تغري بردي المعاصر للأحداث قائلاً: ((كاتبوا ملوك الفرنج، بأن يردوا ما أخذه الفرنج من المراكب والسلاح وان لم يردوا ذلك هدمت القمامة { كنيسة القيامة} واشنق الرهبان)) [1] ، وبهذه السياسة حصلت الدولة المملوكية ما كانت تصبو إليه من إيقاف التهديد الكتالوني.

وبانتهاء الخطر الكتالوني واجهت دولة المماليك الجراكسة خطراً آخر أثر على اقتصادها، ألا وهو القراصنة الجنويين الذين أكثروا من الهجمات على الموانئ المصرية والشامية ومنع وصول المراكب التجارية إليها بهدف إنهاك الدولة المملوكية اقتصادياً ومن ثم إسقاطها،لذا قام الجنويون بالاشتراك مع قراصنة من القباصة والروادسة بالقيام بحملة واسعة على سواحل بلاد الشام، وكان ذلك سنة 806 هـ / 1403 م، إلا أن كثرة تلك الهجمات على الموانئ لم يمنع الدولة المملوكية من المواجهة بل كانت ترد على ذلك بالمثل سواء كان عسكرياً أم سياسياً أم عن طريق التهديد والضغط على تجارهم المقيمين في الدولة المملوكية [2].

وبعد أن أدرك القراصنة الجنويون انه لا جدوى من الهجمات على الموانئ المصرية والشامية وعدم تمكنها من الاستيلاء على اكبر عدد من المراكب التجارية، وذلك لما كانت تلاقيه من مواجهة بحرية جركسية، لذا اعتمد القراصنة الجنويين سياسة مغايرة من السياسة العسكرية الحربية ألا وهي سياسة الحرب الاقتصادية اي ان القوات البحرية الجنوية تقوم بالاستيلاء على كافة المراكب التجارية الأوربية المتجهة إلى موانئ الدولة المملوكية وتنفيذاً لسياستهم الجديدة فقد استولوا على مركب يعود لتجار البنادقة كان عائداً إلى ميناء بيروت [3]

إن السياسة التي انتهجها القراصنة الجنويون لم تحقق هدفهم فلم يبق امامهم غير الانتقال الى الحل السلمي المؤقت لكي يعيدوا تشكيل قواتهم للاستمرار في محاصرة الدولة المملوكية لذلك سعوا إلى طلب عقد الصلح مع السلطان الناصر فرج وتم ذلك سنة 810هـ/1407 م، ونص الصلح على ان تتعهد جنوه بدفع مبلغ من المال يقدر بحوالي ثلاثين ألف دينار تعويضاً عما سببته من تخريب للموانئ التابعة للدولة الجركسية، وفي حالة

(1) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4/ ص 195.
(2) المقريزي، السلوك: ج3 / ق3 /ص1114، 1116؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر: ج2/ص 258.
(3) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص34؛ تدمري، تاريخ طرابلس: ج 2/ص 164.

تكرار أعمالها العدائية ومحاصرة الدولة المملوكية فسيتم إلقاء القبض على جميع الصليبيين بمصر وبلاد الشام [1].

والحقيقة أن وجود التجار الجنويين وغيرهم من بعض الدول في الموانيء المصرية الشامية كان له مردود ايجابي وسلبي، فالايجابي هو استفادة الدولة الحركسية من فرض الضرائب على البضائع التي يتاجرون بها هؤلاء التجار، فضلاً عن ذلك كانت دولة المماليك الجراكسة تستعملهم كورقة ضغط في حالة عجزها عسكرياً في الرد على القراضنة الذين يحاولون منع وصول المراكب التجارية إلى الموانئ المصرية والشامية،أما فيما يخص المردود السلبي فقد كان هؤلاء التجار بمثابة عيون (جواسيس) لدولهم فكانوا من خلال عملهم في التجارة ينقلون المعلومات العسكرية والسياسية ووضع دولة المماليك الجراكسة من ناحية القوة والضعف، وهذا ما بينته الأحداث عندما أراد الجنويين من الصلح لحين وصول المعلومات من قبل التجار عن مدى إمكانية الدولة المملوكية البحرية حتى يتمكنوا من فرض حصار اقتصادي على الموانئ ولما قاموا بمحاصرة ميناء دمياط فوجئوا بالقوة البحرية الجركسية التي أرغمتهم بالانسحاب والتوجه إلى منطقة اخرى تسمى الطينة القديمة، فاستولوا عليها يذكر المقريزي إزاء تلك الأحداث قائلاً ((ثم مضوا إلى دمياط، فتكاثر المسلمون على الفرنج، واخذوا منهم غراب { مراكب صغيرة وسريعة} المسلمين بعد قتال شديد، وقتلوا منهم إفرنجيين واخذوا { سلاحاً } فانهزم بقيتهم، وحمل الرأسان والسلاح إلى السلطان)) [2].

ومن الجدير بالذكر أن الدولة المملوكية كانت تواجه القراصنة في جهات عدة، فكانت بعض الأحيان تلجأ إلى القوة البحرية العسكرية لإبعاد الخطر وأحياناً أخرى تميل إلى أسلوب المهادنة بالتهديد والضغط حسب ما تقتضيها ظروفها الداخلية وإمكانيتها العسكرية، إلا أن في هذه المرة واجهت دولة المماليك الجراكسة خطراً أكثر تهديداً لاقتصادها ألا وهو الخطر البرتغالي[3]، مما يؤكد ذلك الخطر قيام الملك عمانوئيل بإرسال رسالة الى البابا

(1) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص40؛ عبد السيد، قيام دولة المماليك، ص153.
(2) السلوك: ج4 / ق1 / ص 143.
(3) أن ابرز الأسباب لغزو البرتغال للمنطقة العربية الإسلامية هو العامل الاقتصادي وهو البحث عن الذهب الغيني Gunea Gold والتوابل ولعل هذا ما عبر عنه فاسكو دي جاما عندما سأله حاكم كاليكوت عن سبب مجيئه إلى الشرق أجابه " المسيحية والتوابل " ينظر:
Auguste Toussant , History of the Indian Ocean(London: 1966) ,P.93

بولس الثاني في سنة 911 هـ/1505 م قائلاً: ((إنه ليس عازماً على المضي في قتل التجارة المملوكية، بل سيقاتل في سبيل المسيحية حتى يجعل من مكة هدفاً لمدافعهِ وجنوده)) [1].

ومن الجدير بالذكر أن الدولة المملوكية كانت مسيطرة على منفذين رئيسين من منافذ التجارة العالمية هما البحر الأحمر والخليج العربي اللذان كانا ممرين لمعظم تجارة أوربا في نهاية العصور الوسطى، وهذا ما كان يثير القلق لدى الصليبيين الذين كانوا يحاولون فرض حصار اقتصادي يؤدي إلى إضعاف الدولة المملوكية ومن ثم القضاء عليها باعتبارها كانت صاحبة السيادة في ذلك الوقت [2] ، وهكذا بدأت النوايا البرتغالية من فرض حصار اقتصادي على الدولة المملوكية عن طريق اكتشافهم طريق جديد وهو ما يسمى بطريق (رأس الرجاء الصالح) الذي مكنهم من السيطرة على تجارة الشرق وحل محل الطريق التجاري الذي كان تحت سيطرة الدولة المملوكية [3].

لقد بدأت القوات البحرية البرتغالية عملياتها الأولى باعتمادهم سياسة التهديد والمحاصرة، ففي سنة 904 هـ/1498م عسكر القائد البرتغالي بأسطوله عند مدخل البحر الأحمر لغرض منع دخول السفن الأوربية إلى الموانئ المصرية والشامية [4]، فضلاً عن ذلك أنهم هددوا بغزو بلاد الحجاز وقطع كل اتصال بين المحيط الهندي والبحر الأحمر، وتحويل متاجر الشرق بالقوة إلى أسواق لشبونة [5].

من خلال سير الأحداث تبين ان الخطر البرتغالي اخذ يهدد الاقتصاد الجركسي من خلال السيطرة على المداخل الرئيسة للمراكب التجارية، لذا فلم يبقى أمام السلطان قانصوة الغوري شيء يستخدمه للحفاظ على مصدر قوة دولته واقتصادها غير انه وجد نفسه أمام

---

(1) محمد محمود السورجي، أولى الانتصارات العربية في العصر الحديث طرد البرتغاليين من عمان (1658 م)، بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1990 م): ع41- 42 / ص47؛
E.B."Portugal": vol.18/p.280

(2) طارق نافع الحمداني، التحدي البرتغالي للوطن العربي ووسائل التخلص منه، بحث منشور في مجلة الوثيقة (البحرين: 1995 م : (ع28، 83 – 84؛ طرخان، البرتغاليون في غرب أفريقيا بحث منشور في مجلة كلية الآداب (القاهرة: 1967م) : مج 25 / ع1 / ص19؛ عاشور، بحوث ودراسات، ص314-315.

(3)George E. Kirk , A short History of Middle East (No. p. ,London: 1964) ,P.65.

(4) عبد العزيز عوض، الاحتلال البرتغالي لموانئ الجزيرة العربية، بحث منشور في مجلة المؤرخ العربي (بغداد: 1986 م): ع29 / ص18؛ محمد عبد السيد راقد وآخرون، الغزو العثماني لمصر ونتائجه على الوطن العربي (مطبعة م. ك، الإسكندرية: 1972 م)، ص121

(5)) إبراهيم حسن سعيد، البحرية في عصر السلاطين المماليك (دار المعارف، الإسكندرية: 1983 م)، ص182؛ دراج، المماليك والفرنج، ص132.

أمرين لا محال منهما فتارة يستخدم التهديد وتارة أخرى يستخدم المهادنة [1]، فأرسل إلى ملوك الصليبيين يحذرهم من استمرار البرتغاليين في موقفهم العدائي في مياه المحيط الهندي، عندئذ سوف تتخذ الدولة المملوكية إجراءات بحق رعاياها المقيمين في مصر وبلاد الشام سواء كانوا تجاراً أو رهباناً، فضلاً عن إعلانه بأن الدولة المملوكية سوف تقوم بغلق كنيسة القيامة في مدينة القدس [2]، إلا أن تلك التهديدات لم توقف المشروع الصليبي في فرض حصار اقتصادي على الدولة المملوكية، إذ قامت السفن البرتغالية بمطاردة السفن التابعة لتجار الدولة المملوكية والاستيلاء عليها رغم إغراق قسماً منها عن طريق ضربها بالمدفعية [3].

مما أدى ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي للدولة الجركسية ولمواجهة ذلك الموقف قام السلطان الجركسي باتصال سراً بملك قاليقوط (السامري) في الهند للعمل معاً في محاربة الأسطول البرتغالي [4]، إلا أن تلك المبادرة الحركسية لم يكتب لها النجاح لعدم امتلاك الجهة المرسل اليها قوة تمكنهم من مقاومة الاسطول البرتغالي، لذلك اعتمد السلطان في هذه المواجهة سياسة الضغط والتهديد، إذ أرسل رهبان الفرتسبيسكان فرامورد دوسان ومعه اثنين من أقرانه بالذهاب إلى أوربا [5] لغرض التفاوض في مسألة الحصار الذي فرضته البحرية البرتغالية على الدولة المملوكية، مما أثر على اقتصاد الدولة سلبيا، وإبلاغهم أيضا أن لم تتوقف حملة اضطهاد المسلمين في الأندلس وإرغامهم على اعتناق النصرانية فإنه سيقوم مضطراً ومكرهاً بقتل جميع التجار والرهبان النصارى بدولته فضلاً عن إغلاقه كنيسة القيامة[6].

---

(1) سعيد، البحرية في عصر، ص128؛ العبادي، تاريخ البحرية الإسلامية، ص266؛
Philip K. Hitti ,History of the Arabs(No. p., London: 1977) , P.58

(2) دراج، الممالك والفرنج، ص134؛
Kirk , A short ,P.65

(3) محمد رزوق، صفحة من صفحات التاريخ المشترك بين المغرب والخليج العربي خلال القرن السادس عشر (الغزو البرتغالي كنموذج)، بحث منشور في مجلة حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية (القاهرة: 1985 م): ع2 /127 – 128؛
Kirk , A short ,P. 65 .

(4) الخربوطلي، الإسلام في حوض البحر المتوسط ((دار العلم للملايين، بيروت: 1970 م)، ص163 سعيد، البحرية في مصر، ص182.

(5) انطلقت البعثة من مصر إلى أوربا مبتدئين بدوق البندقية ومن ثم البابا جوليوس الثاني وفرديناند وإيزابيلا ملكي أرغون وقشتالة، بخيت، العلاقات المصرية الأوربية، ص167.

(6) دراج، المماليك الفرنج، ص134؛

والذي يمكن ملاحظته من خلال سير الأحداث أن البعثة التي أرسلها السلطان الجركسي لم تحقق نتيجة على الصعيد السياسي، فبقيت البحرية البرتغالية مسيطرة على التجارة التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الجركسي، وقد علق ابن إياس على الضرر الذي لحق بدولة المماليك الجراكسة قائلاً: ((وصاروا { البرتغاليون } يعبثون على مراكب الهند ويقطعون عليهم الطريق في الأماكن المخيفة، ويأخذون ما معهم من بضائع حتى عز وجود الشاشات {القماش} والأرز من مصر وغيرها من البلاد)) [1].

إذاً كيف عالجت دولة المماليك الجراكسة ذلك الموقف وما نوع المواجهة ؟ على ما يبدو كان الخيار العسكري هو الحل الوحيد لدى المماليك بعد فشل سياسة الضغط والتهديد، ولذا جهز السلطان حملة عسكرية [2] منطلقاً من مصر إلى ميناء جدة والتي التقت بالأسطول البرتغالي فأرغمته على الانسحاب من البحر الأحمر [3]، فتبعهم الأسطول المملوكي متجهاً إلى ميناء سواكن ومن ثم إلى الشواطئ الهندية، وبذلك تمكنت البحرية المملوكية من إنزال هزيمة بالأسطول البرتغالي في موقعة شول على الشاطئ الغربي للهند في سنة 914 هـ/1508م لكن تلك الخسارة لم تضعف البحرية البرتغالية بل اتخذت إجراء آخر ضد الدولة المملوكية، ألا وهو إجبار أمراء المسلمين في الهند على عقد معاهدة تلزمهم باقتصار التجارة مع البرتغاليين دون دولة المماليك الجراكسة [4] ، وبهذه السياسة التي اتخذتها البحرية البرتغالية اصبح موقف المماليك صعباً لأن الغزاة اخذوا يفرضون سيطرتهم على أهم المراكز التجارية هذا من جانب، ومن جانب آخر موقف البنادقة السلبي الذين رفضوا مبدأ التعاون مع الدولة المملوكية في مواجهة الغزاة الصليبيين (البرتغاليون)، علماً أنهم كانوا يشكلون دعماً سياسياً واقتصادياً للجراكسة عندما كانت تشكل اكبر قوة إسلامية قبل مجيء البرتغاليين، لذلك لم يبق أمام السلطان سوى طلب المساعدة من الدولة

Kirk , A short , P.65.

(1) بدائع الزهور: ج4/ص 109.

(2) لقد أشار ابن إياس في كتابة بدائع الزهور في وقائع الدهور أن السلطان قانصوة الغوري جهز ثلاث حملات الأولى أرسلها الى عكا بسبب التمرد الذي قام به يحيى بن السبع والثانية توجهت نحو الكرك لمقاتلة المتمردين من عربان لام (العنزة) والثالثة انطلقت إلى الهند لمقاتلة البرتغاليين ينظر: ج4/ص82، 106، 119

(3) ابن إياس، بدائع لزهور: ج4 /ص142؛ الخربوطلي، الإسلام في حوض، ص163.

(4) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4 / 142؛ إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار عن دول البحار (المطبعة الأميرية ، بيروت: 1986 م)، ص36

العثمانية بناءً على معاهدة الصلح بينهما والتي تم عقدها سنة 898هـ/1492 م، فاستجاب السلطان العثماني با يزيد لذلك الطلب، فأرسل ثلاثين مركباً وثلاثمائة مدفع ومائة وخمسين شراعاً وثلاثين ألف سهم وألفي مجذاف وبارود يقدر بحوالي (40) قنطاراً ونحاساً وحديداً (1).

وبناءً على تلك الإمدادات جهز السلطان أسطولا من اثنين وعشرين مركباً وانفق الكثير من المال على الحملة يقدر بحوالي أربعمائة ألف دينار، فعند انطلاق الحملة ووصولها إلى ميناء جدة انسحب الأسطول البرتغالي إلى شواطئ الهند (2) ، واستمراراً للمواجهة جهز السلطان في سنة 920 هـ / 1514م حملة بقيادة سليمان العثماني وتعد الحملة الأخيرة للمواجهة مع القوات البحرية البرتغالية، إذ تمكنت الحملة من الوصول إلى جزيرة كمران(3) ، ومقاتلة البرتغاليين (4)

(1) ابن إياس، بدائع الزهور: ج4 / ص201.
(2) بدائع الزهور: ج4 /ص381.
(3) جزيرة كمران: جزيرة تقع بالقرب من الشواطئ الهندية وهي محصنة لمن ملك. للمزيد ينظر: يافوت الحموي ،معجم البلدان: ج2/ ص39.
(4) بدائع الزهور: ج4 / ص381 -383؛ سيد، البحرية في مصر، ص184؛
Chronicles , Hadrami , The Portuguese Of The South Arabian Coast (No. P. , Oxford , 1963) ,P.16.